الأمم المتحدة

A/C.6/71/SR.3

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
19 October 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد توربيك (نائب الرئيس) ..... (هنغاريا)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17126 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد دانون (إسرائيل)، تولى السيد توريبك (هنغاريا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/71/182، و A/71/182/Add.1، و A/71/182/Add.2)

١ - **السيد الشاري** (المملكة العربية السعودية): تكلم باسم منظمة التعاون الإسلامي، فقال إن الإرهاب يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتعارض مع مبادئ الإسلام وممارساته؛ وينبغي عدم ربطه بأي دين أو عرق أو عقيدة أو لاهوت أو قِيَم أو ثقافة أو مجتمع أو جماعة. وتدين منظمة التعاون الإسلامي بشدة أي محاولة لربط الإسلام بأي منظمة إرهابية، وتعيد التأكيد على أهمية تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات والحضارات من أجل السلام والوئام في العالم. وهي لذلك ترحب بالمبادرات والجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

٢ - وأضاف قائلا إن منظمة التعاون الإسلامي تؤكد من جديد التزامها بتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. ومن الضروري اتباع نهج شامل من خلال معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك الاستخدام غير القانوني للقوة، والعدوان، والاحتلال الأجنبي، والقمع، والنزاعات الدولية المديدة والتهميش والإقصاء السياسيان. ومن المهم أيضا مكافحة كل الجماعات والمنظمات الإرهابية، أينما وجدت، دون أي تمييز.

٣ - واستطرد قائلا إن الدول ينبغي أن تعزز التعاون والتنسيق فيما بينها بهدف ملاحقة مرتكبي الأعمال الإرهابية؛ ومنع توفير الأموال أو الملاذات الآمنة أو المساعدة أو الأسلحة للجماعات والمنظمات الإرهابية، ودحض الروايات والأيديولوجيات التي تنشرها الجماعات والمنظمات الإرهابية. ومن المهم أيضا التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب المشروع في مكافحة الاحتلال الأجنبي، وهو تمييز مترسخ في القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة ٥١/٤٦.

٤ - وأردف قائلا إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب هي وثيقة حية ينبغي تحديثها وإعادة النظر فيها بانتظام وتنفيذها بطريقة متوازنة. وينبغي للدول الأعضاء أن تتعاون في حظر دفع الفدية التي تطالب بها الجماعات الإرهابية، ومن المهم زيادة موارد كيانات الأمم المتحدة وإداراتها المعهود إليها ببناء القرارات في الدول الأعضاء لمساعدتها في الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة. ومن المهم أيضا تعزيز المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا على الصعيد الثنائي تحقيقا لهذه الغاية.

٥ - وأكد وجوب بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي وذلك عن طريق حل المسائل التي لم تحل بعد، ومن بينها التعريف القانوني للإرهاب، ولا سيما التمييز بين الإرهاب والنضال في سبيل حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أو السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية، ونطاق الأفعال التي يمكن أن يغطيها هذا الصك.

٦ - واختتم كلمته مؤكدا وجوب عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة رد مشترك ومنظم من المجتمع الدولي على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وللتوصل إلى تعريف متفق عليه للإرهاب.

٧ - **السيد وو هايتاو** (الصين): قال إن الهجمات الإرهابية المتكررة والمتزامنة تقريبا التي شُنت خلال العام الماضي تبين ضرورة تعاون المجتمع الدولي بمزيد من الفعالية في المكافحة الدولية للإرهاب، من أجل صون السلام والاستقرار العالميين. ويجب تحسين استراتيجيات التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والإطار القانوني لذلك التعاون باستمرار. ومن الضروري تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تنفيذا فعالا وبلورة اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ويجب أن تكون الجهود المبذولة في هذا الصدد متسقة مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٨ - وأكد ضرورة عدم وجود معايير مزدوجة في مجال مكافحة الإرهاب، وكذلك ضرورة عدم ربط الإرهاب بأي جماعة إثنية معينة أو دين معين. وقال إن هيئات الأمم المتحدة المختصة تتيح منبرا هاما للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي استغلال إمكاناتها استغلالا كاملا وتعزيز تقسيم العمل والتنسيق بينها، من أجل تعظيم فعاليتها. وينتشر الإرهاب على نطاق العالم ويرجع ذلك جزئيا إلى استخدام القوى الإرهابية للإنترنت ولغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لنشر أيديولوجيات التطرف المصحوب بالعنف وللتحريض على الكراهية الإثنية، والدينية. ولذا يجب على المجتمع الدولي أن ينفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب من أجل مكافحة الإرهاب الإلكتروني.

٩ - وأضاف قائلا إن الدول ينبغي أن تعزز مراقبتها للحدود والتعاون في مجال إنفاذ القانون من أجل مكافحة تحرك المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود، الذي يؤدي إلى تفاقم النزاعات الإقليمية ويشكل تهديدات خطيرة لأمن واستقرار بلدان منشأ وعبور ومقصد أولئك المقاتلين. وينبغي أن تنشئ الأمم المتحدة والوكالات الدولية المختصة في أقرب وقت ممكن قواعد بيانات لمكافحة الإرهاب وأن تتبادل المعلومات الاستخبارية من أجل المساهمة في هذا الجهد.

١٠ - وأكد وجوب تعاون المجتمع الدولي بمزيد من الفعالية من أجل وقف مصادر رأس المال والأسلحة للمنظمات الإرهابية ولإحباط محاولاتها الحصول على تمويل من خلال تهريب النفط والآثار الثقافية والمخدرات. وقال إن البلدان يجب عليها إحكام الضوابط عند المنبع، وتعزيز تبادل المعلومات عبر الحدود الوطنية، ومنع أسلحة الدمار الشامل والمواد النووية والبيولوجية والكيميائية من الوقوع في أيدي جهات من غير الدول، ولا سيما الإرهابيين.

١١ - واستطرد قائلا إن المجتمع الدولي ينبغي أن يشجع حوارا بين الحضارات، ويتبنى رؤية جديدة للأمن المشترك الشامل المستدام، ويحرز تقدما صوب حوكمة الأمن العالمي، ويعمل على تحقيق التنمية والرخاء للجميع، ويُزيد من عمليات التبادل من أجل تشجيع الوئام وشمول الجميع واحترام الاختلافات. وينبغي أن يسعى أيضا إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات الإقليمية، ويحافظ على أجواء السلام والاستقرار، ويعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

١٢ - وأردف قائلا إن الصين تواجه منذ أمد طويل تهديدا من إرهابيي تركستان الشرقية، الذين حرضوا مرارا في السنوات الأخيرة على القيام بأنشطة إرهابية ونظموا تلك الأنشطة التي تشكل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار كل من الصين وجيرانها. وتعارض حكومة بلده معارضة حازمة جميع أشكال الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف؛ وقد اعتمدت تشريعا ذا صلة بذلك وتشارك بهمة في آليات التعاون المتعدد الأطراف وفي الجهود الرامية إلى تبادل المعلومات الاستخبارية والتحقق من صحة المعلومات، ومعالجة القضايا، وبناء القدرات من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب. وقدمت الصين أيضا دعما ومساعدة ماديتين لبلدان نامية أخرى في مجال بناء القدرات لمكافحة الإرهاب.

١٣ - وذكر أن الصين ستستضيف، في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، حلقة عمل بشأن الإرهاب الإلكتروني في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، في بيجين، لدراسة سُبل تحسين تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٢٩ (٢٠١٣) والصكوك المماثلة، واستكشاف إمكانية وضع خطوط توجيهية لتعريف الإرهاب الإلكتروني، والتشجيع على إنشاء آلية تعاون فعالة.

١٤ - واختتم كلمته قائلا إن الصين ستواصل العمل مع بلدان أخرى بروح الاحترام المتبادل وعلى قدم المساواة لتعزيز عمليات التبادل والنهوض بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

١٥ - **السيدة كانشافيلي** (جورجيا): قالت إن المجتمع الدولي يجب أن يعتمد نهجا مشتركا منسقا ومستداما للتصدي للتحدي الذي يمثله الإرهاب. وتشكل درجة العنف والوحشية التي جلبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للشرق الأوسط خطرا حقيقيا للأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. فقد اجتذبت النزاعات في سورية والعراق جهاديين من جميع أنحاء العالم؛ واستهدفت منظمات إرهابية في هذين البلدين مواطنين من جورجيا من أجل تجنيدهم. وتؤيد جورجيا التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وانضمت إلى ثلاثة أفرقة عاملة معنية بمكافحة ذلك التنظيم – أحدها معنى بمكافحة التمويل، والثاني معني ببث رسائل مضادة، والثالث معني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب - وذلك للمساعدة على التنسيق بين أعضاء التحالف وعلى تبادل المعلومات بينهم.

١٦ - وأضافت قائلة إن جورجيا تعارض الإرهاب في أي شكل من أشكاله. وقد اعتمدت، للوفاء بالمعايير الدولية وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة بالموضوع، عددا من التدابير التشريعية والعملية لمنع الإرهاب الدولي وقمعه: فقد وقّعت وصدّقت على العديد من الصكوك الدولية والإقليمية والثنائية لمكافحة الإرهاب وأدمجتها في سياستها وتشريعاتها الوطنية، ونفذت جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، ونفذت توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وأنشأت حكومة بلدها لجنة مشتركة بين الوكالات لكفالة امتثال جورجيا لشروط قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتحافظ هيئات وطنية على قوائم الأشخاص المشتبه في قيامهم بأنشطة إرهابية أو على اتصال بأشخاص ضالعين في أنشطة من هذا القبيل، أو بمنظمات ضالعة في تلك الأنشطة وتقوم بانتظام بتحديث تلك القوائم.

١٧ - واستطردت قائلة إن جورجيا قد اعتمدت، بهدف تحسين قدراتها التشريعية في مجال مكافحة الإرهاب، عددا من التعديلات على قانونها الجنائي، من بينها تجريم طائفة متنوعة من الأنشطة المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤). وتجرّم تعديلات أخرى المشاركة في الإرهاب الدولي، وتجنيد الإرهابيين، والسفر لغرض ارتكاب أو تيسير أعمال الإرهاب. وقد اعتمد برلمان جورجيا، بهدف التصدي لتزايد الدعاية الإرهابية، تعديلات تجرّم التحريض على الأعمال الإرهابية أو تمجيد المنظمات أو الأنشطة الإرهابية.

١٨ - ومضت تقول إن استخدام إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للشبكات المشفرة الحديثة في جهودهم للتجنيد يشكل عقبة كأداء أمام أجهزة إنفاذ القانون. وقد قامت جورجيا، تصديا لهذا التحدي، بتبسيط إجراءاتها المتعلقة بتبادل المعلومات الاستخبارية، وتتعاون أجهزتها مع الشركاء الدوليين في هذا الصدد.

١٩ - وأكدت ضرورة القيام بالمزيد لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف المصحوب بالعنف، ويشمل ذلك تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوظيف الشباب، والمشاركة السياسية. وتتخذ جورجيا في هذا الصدد

خطوات لتدمج في المجتمع أفراد الجماعات المعرضة لخطر التجنيد، وذلك اعتقادا منها بأن السجن وغيره من التدابير العقابية بدون استراتيجيات سليمة لإعادة الإدماج في المجتمع يمكن أن يؤدي إلى زيادة تفاقم التحول إلى التطرف. وهي تعتزم أيضا إطلاق برامج تركز على إعادة تأهيل مرتكبي الأعمال الإرهابية والقضاء على نزوعهم إلى التطرف. ويجب إيلاء اهتمام خاص للمناطق الخارجة عن نطاق السيطرة الوطنية والدولية الفعالة، وهي المناطق المعرضة لشدة خطر استخدامها كملاذات آمنة للجماعات الإرهابية.

٢٠ - **السيد غفور** (سنغافورة): قال إن منطقة جنوب شرق آسيا قد أصبحت مؤخرا بؤرة للتجنيد بالنسبة لمنظمات إرهابية من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. واستخدام وسائط التواصل الاجتماعي قد أتاح للمتطرفين نشر العنف والتطرف وتجنيد اتباع. ويسعى المتطرفون الإرهابيون الدوليون الذين يمارسون العنف إلى إحداث انقسام في المجتمعات وتمزيقها وتدمير النسيج الاجتماعي للمجتمعات. وقد اعتمدت الحكومة، لمكافحة هذا التهديد، استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، وحسنت قدراتها في مجال الاستجابة الأمنية، وعززت يقظة المجتمعات المحلية وقدرتها على الصمود.

٢١ - وأضاف قائلا إن أفراد الشرطة وقوات الأمن وأفرقة الاستجابة للطوارئ يجري حاليا أيضا تدريبهم وتجهيزهم للرد بسرعة في حالة وقوع حادث إرهابي. وأطلقت الحكومة، اعترافاً منها بالدور المحوري الذي يضطلع به المجتمع المحلي في مكافحة الإرهاب، حركةً وطنية جديدة، تسمى ''سنغافورة الآمنة'' (SG Secure)، لتشجيع الأشخاص من جميع مناحي الحياة على التكاتف في مكافحة الإرهاب. وتلتزم الحكومة التزاما حازما بالعمل يداً بيد مع المنظمات الدينية والمنظمات المشتركة بين الأديان للتصدي لانتشار الأيديولوجيات المتطرفة، بسبل تشمل برامج القضاء على نزعة التطرف.

٢٢ - واستطرد قائلا إن سنغافورة تؤيد الدعوة إلى استجابة عالمية قوية ومستمرة ومنسقة للإرهاب. وهي طرف في ١٤ اتفاقاً دولياً لمكافحة الإرهاب، وملتزمة بتنفيذها. وإضافةً إلى ذلك، فقد انضمت إلى اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٧ وتعمل بالتعاون الوثيق مع شركائها الإقليميين، ولا سيما ماليزيا وإندونيسيا، على مكافحة الإرهاب.

٢٣ - واختتم كلمته قائلا إن التعاون الدولي ضروري للتصدي لخطر الإرهاب. وفي هذا الصدد، اتخذت حكومة بلده خطوات رئيسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جانب بعض النظم الحاكمة. وهي تعمل بصورة وثيقة مع سلطات الاختصاص القضائي لدى الأعضاء في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية من أجل تحديد أفضل الممارسات وتعزيز التعاون الدولي على هذه الجبهة. وقد سنَّت أيضاً تشريعات لإنفاذ الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

٢٤ - **السيدة ميينت** (ميانمار): قالت إن الإرهاب يظل تهديداً خطيراً في جميع أنحاء العالم، ولكن لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو عرق أو جنسية أو جماعة إثنية. ومن المهم في مكافحة الإرهاب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، يظل الخطر الذي يمثله الإرهاب العالمي غير منقوص. ويجب أن تكون الاستجابة العالمية منسقة وشاملة ويجب أن تأخذ في الاعتبار مسؤوليةَ الدول عن التقيد بسيادة القانون وتقديم الدعم الكامل للمجتمع الدولي في جهوده لمكافحة الإرهاب.

٢٥ - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها قد اتخذت عدداً من التدابير لمكافحة الإرهاب. فعلى الصعيد الوطني، سنت تشريعاً يجرِّم شتى أشكال الإرهاب وتمويل الإرهاب والتحريض عليه، وحسنت مستوى قدرات قسم مكافحة الإرهاب في قوة الشرطة ليتسنى له الاستجابة للهجمات الإرهابية بفعالية أكبر. وسنّت قانون الحد من غسل الأموال وصدقت على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب؛ وأنشأت أيضاً هيئات رقابة مركزية ووحدةً للاستخبارات المالية للإشراف على هذه المسألة.

٢٦ - واستطردت قائلة إن ميانمار، على الصعيد الإقليمي، عضو في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال. وقد صدّقت على معاهدة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، وانضمّت إلى اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة الإرهاب، ويسّرت اعتماد الإعلان المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأستراليا للتعاون على مكافحة الإرهاب الدولي. وأصبحت طرفاً في مبادرة خليج البنغال لاتفاقية التعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات في مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتشارك بنشاط في الاجتماعات المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تنظمها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

٢٧ - واختتمت كلمتها قائلة إن ميانمار، على الصعيد الدولي، دولة طرف في ١١ صكاً دولياً لمكافحة الإرهاب وتنظر حاليا في أن توقِّع صكوكا دولية وإقليمية أخرى بشأن هذا الموضوع أو أن تنضم إليها. وقد انضمت في عام ٢٠١٤ إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وصدّقت على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وأودعت أيضاً صك تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٢٨ - **السيدة نغوين** تا ها مي (فييت نام): قالت إن حكومة بلدها تدين الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره بغض النظر عن دوافعه وتوقيته وهوية مرتكبيه. وينتهك الإرهاب مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي نهجيا شاملا وموحدا لمكافحة الإرهاب، تضطلع فيه الأمم المتحدة بالدور القيادي. ويجب معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب الدولي، بما في ذلك انعدام المساواة والظلم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن تكون الإجراءات الرامية إلى مكافحة الإرهاب متوافقة مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢٩ - وأضافت قائلة إن فييت نام تواصل تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني وتشارك في أنشطة ثنائية ومتعددة الأطراف لتحقيق هذه الغاية. وقد أنشأت من خلال تشريعاتها الرامية إلى مكافحة الإرهاب إطاراً قانونياً شاملاً لمكافحة الإرهاب في الداخل وفي الخارج. وهي تشارك في مبادرات تهدف إلى تنفيذ اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة الإرهاب، وتعلق أهمية كبيرة على التعاون مع الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، قدَّمت صك انضمامها إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وصدَّقت على خطة عمل لتنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن.

٣٠ - **السيد أبانـدي علي** (ماليزيا): قال إن الجهود المتواصلة المبذولة لتجاوز الخلافات ستتيح في نهاية المطاف إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. وينبغي أن يُعقد مؤتمرٌ رفيع المستوى

تحت رعاية الأمم المتحدة دون تأخير لمعالجة المشاكل التي تقوض حالياً الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وينبغي أن يركز ذلك المؤتمر على الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف والظروف التي تفضي إلى انتشار هذه الظواهر، بما في ذلك النزاعات التي لم تحدث تسوية لها.

٣١ - وأضاف قائلا إن قانون التدابير الخاصة لمكافحة الإرهاب في البلدان الأجنبية لعام ٢٠١٥ وقانون منع الإرهاب لعام ٢٠١٥، يهدفان، على الصعيد الوطني، إلى سد أي ثغرات تشريعية تتعلق بقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤). وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ألقي القبض في ماليزيا على ٢٣٩ من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وُجهت إلى ٩٨ منهم اتهامات بجرائم تتعلق بأعمال إرهابية بموجب قانون منع الإرهاب لعام ٢٠١٥ وقانون منع الجرائم لعام ٢٠٠٥. والقصد من قانون مجلس الأمن القومي هو استخدامه في الحالات الأمنية الحقيقية أو في حالة وقوع حوادث إرهابية؛ وهو يعزز قدرة الحكومة على التصدي للتطرف وغيره من الأخطار التي تهدد الأمن القومي، ويعطي لرئيس الوزراء صلاحية إعلان منطقة ما ”منطقة أمن قومي“ في حالة تعرُّض الأمن لاضطراب أو تهديد خطير ووجود حاجة إلى استجابة فورية. وقد وضعت ماليزيا برامج للقضاء على نزعة التطرف وإعادة التأهيل لتغيير عقلية المتطرفين؛ وهي على استعداد لإطْلاع البلدان الأخرى على تجربتها ونموذجها للقضاء على نزعة التطرف.

٣٢ - واستطرد قائلا إن الدول يجب عليها، في مكافحتها للإرهاب، أن تعزز التعاون الدولي عن طريق تبادل المعلومات عن أوجه الإرهاب التي تتغير باستمرارٍ ومساعدة بعضها البعض في أوقات الحاجة. وفي هذا الصدد، أودعت ماليزيا صك تصديقها على اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة الإرهاب. وشاركت في الاجتماع المعقود بين الدورات للخبراء القانونيين بشأن التطرف المصحوب بالعنف ومظاهره، الذي نظمته المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، والذي توِّج بصياغة المبادئ القانونية الآسيوية - الأفريقية لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف ومظاهره.

٣٣ - **السيد أطلسي** (المغرب): أكد مرة أخرى إدانةَ حكومة بلده الحازمةَ للإرهاب بجميع أشكاله، قائلا إنه لا يوجد أي مبرر لأي عمل إرهابي وإنه لا يمكن ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة إثنية. وتستخدم الجماعات الإرهابية والجهات المنتمية لها جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي، لتجنيد الشباب وتشجيعهم على التشدد وعلى الانخراط في التطرف المصحوب بالعنف. وهي قادرة على تمويل أنشطتها الإرهابية من خلال الاتجار غير المشروع بالنفط والسلع الثقافية والمخدرات والأسلحة والبشر، وبدعم من الشبكات الإجرامية عبر الوطنية.

٣٤ - وأضاف قائلا إن تزايد ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين ينتقلون عبر الحدود إلى بؤر الاضطراب المختلفة أو لزعزعة استقرار الدول، مما ينتهك سيادتها وسلامتها الإقليمية، ويعودون في نهاية المطاف إلى بلدانهم الأصلية أو بلدان إقامتهم، تبيِّن أنه لا يوجد بلدٌ بمأمن من الإرهاب. ولذلك توجد حاجة إلى استجابة عالمية تستند إلى التعاون الوثيق على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في مجالي التدريب وتبادل المعلومات والخبرات، وإلى وضع استراتيجيات وطنية تأخذ في الاعتبار الواقعين الوطني والإقليمي والركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٣٥ - واستدرك قائلا إنه بالرغم من ذلك، بُذلت جهود لا سبيل لإنكارها، على كل من الصُعيد الإقليمي والثنائي والوطني والمتعدد الأطراف، للتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، من بينها اعتماد مجلس الأمن القرارين ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، وتكبيد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام خسارة كبيرة من حيث الأراضي، وتقليص قدراته العسكرية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2016/830). وقد أكد الاستعراض الخامس للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب من جديد دورَ المنظمة المحوري في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ويجب على الأمم المتحدة أن تساعد الدول الأعضاء في تدريب المتخصصين في البلدان النامية ومساعدتهم في تحديث نظمها القضائية والجنائية والأمنية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد يرحب وفد بلده باعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٩١/٧٠ بتوافق الآراء.

٣٦ - وأردف قائلا إن المغرب عقد عدة اجتماعات مع شركائه الثنائيين والإقليميين ودون الإقليميين لمكافحة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتعزيز أمن الحدود، وتشجيع تبادل المعلومات وتقاسمها، واستخدام قواعد بيانات الإنتربول، وتوحيد الإطار القانوني المحلي والقانون الجنائي لمكافحة الإرهاب، وتنفيذ خطط للقضاء على نزعة التطرف ولإعادة الإدماج. وقد أدى الاجتماع الوزاري السابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، المعقود في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ برئاسة المغرب وهولندا، إلى اعتماد إضافة لمذكرة لاهاي - مراكش بشأن الممارسات الجيدة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويقود المغرب والولايات المتحدة أيضاً، بالاشتراك مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مبادرةً بشأن أمن الحدود.

٣٧ - وأشار إلى عقد المنتدى الأول بشأن دور الزعماء الدينيين في منع التحريض الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب جرائم فظيعة في مدينة فاس بالمغرب في نيسان/أبريل ٢٠١٥ وذلك للتصدي لمسألة التطرف المصحوب بالعنف والخطاب المتطرف الذي يحرض على العنف وكراهية الأجانب، وأشار أيضا إلى اعتماد إعلان في هذا المنتدى يشدِّد على أهمية وجدوى التعاون بين الأديان في مكافحة جميع أشكال التمييز وكراهية الأجانب والتحريض على الكراهية. وذكر أن المغرب استضاف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، مؤتمراً في مراكش بشأن حماية الأقليات الدينية في المجتمعات الإسلامية، توِّج باعتماد إعلان مراكش بشأن حقوق الأقليات الدينية.

٣٨ - واسترسل قائلا إن المغرب، على الصعيد الوطني، وتماشيا مع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، قد اعتمد نهجا شاملا يركز على كل من القمع - من خلال تعبئة دوائر الأمن والقضاء - والوقاية - من خلال اعتماد الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والدينية. وأطلق المغرب برنامجا لاستئصال نزعة التطرف لدى المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وإعادة تأهيلهم وإدماجهم، ولتدريب الوعاظ الشباب على التعاليم القائمة على الحوار والتسامح والاعتدال والتعايش والاحترام، التي يدعو إليها الدين الإسلامي. كما أطلع المغرب بلدانا أخرى في أفريقيا والعالم العربي وأوروبا على تجربته، وهو على استعداد لإطلاع بلدان أخرى على تجربته، بما في ذلك في إطار التعاون الثلاثي.

٣٩ - **السيد جو جونغ شول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن أزمة اللاجئين الحالية لها عواقب خطيرة على السلام والأمن في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم. ولا يزال السبب الجذري لهذه الأزمة هو العدوان والتدخل وفظائع القتل التي تُرتكب ضد دول ذات سيادة تحت ذريعة

''الحرب على الإرهاب''. فهذه ''الحرب على الإرهاب'' التي انطلقت في أفغانستان أدت إلى حلقة مفرغة من الإرهاب وإلى ظهور جماعات التطرف المصحوب بالعنف مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتصنف الولايات المتحدة البلدان التي لا تدعمها بأنها دول راعية للإرهاب، وفقا لمصالحها هي، وتمارس الضغط والجزاءات على حكومات هذه البلدان بل وتطيح ببعضها، بينما تدعم سرا وعلنا الجماعات الإرهابية المناوئة للحكومة في بعض البلدان. وتشكل ''حربها على الإرهاب''، التي ترافقها مناورات عسكرية عدوانية، عملا من أعمال إرهاب الدولة يرمي إلى تغيير النظم الحاكمة في البلدان التي لا تؤيد الولايات المتحدة.

٤٠ - وتابع كلامه قائلا إنه لا يوجد مبرر لإرهاب الدولة؛ ولا يمكن بأي حال لبعض الدول أن تستخدم ''الحرب على الإرهاب'' كأداة لتحقيق أهدافها السياسية. وينبغي القضاء على السبب الجذري للإرهاب لكفالة إسهام مكافحة الإرهاب في تحقيق السلام والأمن في العالم إسهاما فعليا. وكل من العشوائية والتعسف وازدواجية المعايير والظلم الذي تمارسه بعض البلدان التي تنتهك سيادة البلدان الأخرى وحقها في الوجود يؤدي إلى ظهور الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. وينبغي أن تتجه الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على السبب الجذري للإرهاب إلى ضمان تسوية عادلة للنزاعات الدولية.

٤١ - واسترسل قائلا إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دأبت على التصدي لجميع أشكال الإرهاب أو المساعدة المقدمة إلى مرتكبي الأعمال الإرهابية، وانضمت إلى أهم الاتفاقيات الدولية المعنية بالإرهاب، ومن بينها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وختم كلامه قائلا إن حكومة بلده عازمة على المساعدة في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وسوف تواصل العمل من أجل القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وكفالة السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي جميع أنحاء العالم.

٤٢ - **السيدة مولدواسيفا** (قيرغيزستان): قالت إن حكومة بلدها تدين الإرهاب بجميع مظاهره وتؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل مكافحة هذه الظاهرة. ونظرا لزيادة التهديدات الدولية والإقليمية الجديدة، يجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف للعمل بكد على مكافحة الإرهاب والتطرف ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في تنسيق تلك الجهود.

٤٣ - وأضافت قائلة إن قيرغيزستان تشارك بنشاط في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اعتمدت دول آسيا الوسطى خطة عمل تتضمن ٤٨ تدبيرا لمكافحة الإرهاب، بدأت حكومة بلدها بالفعل في تنفيذها في استراتيجياتها وبرامجها الوطنية. وتتعاون قيرغيزستان بنشاط مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التي لاحظت، في زيارة لها إلى هذا البلد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، أنه حقق تقدما كبيرا في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

٤٤ - ومضت قائلة إن قيرغيزستان هي حاليا طرف في ١٠ صكوك من ١٦ صكا من صكوك الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ولا تدخر جهدا من أجل مواءمة تشريعاتها مع الصكوك الدولية التي صدقت عليها. وأدخلت الحكومة تعديلات على القانون الجنائي لسن عقوبات أشد على أنشطة المرتزقة في النزاعات العسكرية الأجنبية، وتدريب الإرهابيين أو المتطرفين وتجنيدهم، وتدريب الأفراد أو تسليحهم بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو متطرفة.

وقضت محكمة في قيرغيزستان بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة الشباب وجبهة النصرة وعددا من الجماعات الأخرى هي منظمات إرهابية ومتطرفة، وحظرت بالتالي أنشطتها على الأراضي الوطنية. ويجري اتخاذ تدابير لتدريب الأخصائيين، ومنع تجنيد الإرهابيين، وإذكاء الوعي في وسائط الإعلام، ومنع انتشار الأيديولوجيات الإرهابية عبر الإنترنت، وتبادل المعلومات مع البلدان الأخرى.

٤٥ - واسترسلت قائلة إن حكومة بلدها نظمت، في إطار جهودها الرامية إلى التعاون مع المنظمات الدولية، حلقات دراسية واجتماعات مائدة مستديرة ومؤتمرات لمناقشة تنفيذ صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ووضع تدابير لمكافحة الإرهاب والتطرف والتشدد، وتعزيز التفاعل مع الجمهور والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام، ومنع نشر الأيديولوجيات الإرهابية في وسائط الإعلام، وتوفير التدريب الخاص للمفاوضين والمحللين. وقيرغيزستان عضو كامل العضوية في رابطة الدول المستقلة ومجلس رؤساء الوكالات الأمنية والأجهزة الخاصة، ومؤتمر الأجهزة الخاصة للبلدان الناطقة باللغة التركية، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والهيئة الإقليمية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون، ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة.

٤٦ - **السيد مخلوق** (البحرين): قال إن بلده لديه تاريخ عريق وناجح في مكافحة بلاء الإرهاب، الذي يمثل ظاهرة أصبحت تهديدا دوليا. فالبحرين تعارض الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها، بغض النظر عن دوافعها. وهي ملتزمة بمكافحة الإرهاب بالتعاون مع البلدان الأخرى في منطقتها وفي باقي أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، انضمت إلى عدد من الصكوك الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. وسجل بلده عددا من الجماعات، منها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وحزب الله، في قائمة المنظمات الإرهابية، ويدعم أيضا التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. كما أن بلده عضو في مبادرة إسطنبول للتعاون منذ عام ٢٠٠٤، ويلتزم بتنفيذ قرارات مكافحة الإرهاب ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، ويلتزم أيضا بتقديم التقارير المنتظمة التي تستوجبها تلك القرارات.

٤٧ - ومضى قائلا إن حكومة بلده تعمل على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وترصد عن كثب حدودها وغيرها من نقاط المراقبة وتنفذ القوانين واللوائح في هذا الصدد. وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمدت البحرين والبلدان الشقيقة في مجلس التعاون الخليجي استراتيجية أمنية لمكافحة التطرف والإرهاب؛ ووقعت إعلان مسقط بشأن الإرهاب في عام ٢٠٠٢ وأنشأت لجنة خاصة لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦.

٤٨ - واسترسل قائلا إن البحرين اعتمدت، على الصعيد الوطني، عددا من القوانين واللوائح المتعلقة بمكافحة الإرهاب، مثل القانون رقم ٥٨ (٢٠٠٦) بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية والتعديلات المدخلة على هذا القانون الذي يتضمن مادة عن الجرائم الإرهابية، والمرسوم بقانون رقم ٤ (٢٠٠١) بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي عام ٢٠٠١، أنشأ بلده لجنة لتضع سياسات بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي عام ٢٠١٤، استضافت البحرين مؤتمرا دوليا بشأن مكافحة تمويل الإرهاب. وفي إطار تنفيذ نتائج ذلك المؤتمر، عُقدت حلقة عمل في عام ٢٠١٥ بشأن حماية منظمات المجتمع المدني من تهديد الإرهاب والوسائل الممكنة لمعالجة هذه الظاهرة دون تقويض أنشطة تلك الهيئات.

٤٩ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال، مشيرا إلى عدم توافق الآراء بشأن أهلية الرئيس الحالي للجنة، إن الولاية الأساسية للجنة هي كفالة احترام القانون الدولي، وتعزيز سيادة القانون ومنع انتهاكه، لا سيما في ضوء الاحتلال القسري للأراضي ورفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى إنهاء هذا الاحتلال. ومن المهم أن يذكر على وجه الخصوص بناء المستوطنات وفرض الهوية الإسرائيلية على العرب في فلسطين والجولان السوري المحتل، وتشريد هؤلاء السكان، وتدمير مساكنهم، وفرض العقاب الجماعي والحصار عليهم، وارتكاب التمييز العنصري ضدهم. وإضافة إلى ذلك، يتلقى إرهابيو جبهة النصرة الدعم في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل.

٥٠ - ومضى قائلا إنه على الرغم من اعتماد أكثر من ٣٠ قرارا في الموضوع الذي هو قيد النظر، يتفاقم الإرهاب يوميا وأصبح تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وتسعى بعض الدول إلى استخدام الإرهاب كأداة سياسية لتقويض استقرار البلدان الأخرى أو التدخل في شؤونها الداخلية. وتفتقر بعض الدول أيضا إلى الإرادة السياسية لمكافحة الإرهاب أو تقدم الدعم المباشر أو غير المباشر للجماعات الإرهابية، في حين أن دولا أخرى تمجد الإرهابيين.

٥١ - واسترسل قائلا إن الحرب القذرة على الإرهاب التي جرى شنها في الجمهورية العربية السورية لما يزيد على ست سنوات هي أكثر مثال مأساوي لازدواجية المعايير وللممارسات السياسية الخطيرة التي تقوم بها بعض الدول، بما في ذلك بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وإلا، يستحيل أن نجد تفسيرا لبقاء قرار مجلس الأمن ٢٢٥٣ (٢٠١٥) حبرا على ورق. وتواصل هذه الدول ذاتها دعم الإرهابيين والمنظمات الإرهابية، وتزويدهم بالأسلحة، وتمويل المرتزقة الأجانب والمنابر السياسية والدينية وتغض الطرف عن الانتهاكات التي تتطلب إجراءات سريعة.

٥٢ - وأردف قائلا إن العمل يجب أن يبدأ دون تأخير لاعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، يجب أن تشمل تعريفا واضحا يميز بين الإرهاب وحق الشعوب في تقرير المصير. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلده بقرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب التي اعتمدها في السنوات الأخيرة، والتي يجب تنفيذها بالكامل ودون تسييس. ويجب إجبار الدول التي تدعم الإرهاب على احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فالحرب ضد الإرهاب يجب أن تكون جهدا دوليا مشتركا، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولن يثمر هذا الجهد ما دامت بعض الدول تواصل تسخير الإرهاب لخدمة سياستها الخارجية وتغض الطرف عن أفعال الدول الأخرى التي تدعم الإرهاب.

٥٣ - وتابع كلامه قائلا إن الجمهورية العربية السورية ترفض محاولات بعض الدول التدخل عسكريا في هذا البلد بذريعة مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فأي تدخل من هذا النوع يُعتبر عملا عدوانيا ينتهك القانون الدولي ويهدف إلى تقويض سيادة الجمهورية العربية السورية. ويجب معارضة خطاب الإرهابيين الداعي إلى الكراهية والتطرف، ويجب مضاعفة الجهود للقضاء على المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومنع الجماعات الإرهابية من استخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي لتجنيد الشباب، ومن الضروري، في هذا الإطار، مراقبة الحدود وتفكيك جماعات المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتجفيف مصادر تمويل الإرهابيين.

٥٤ - وأضاف قائلا إنه قد أفيدَ بأن إحدى أهم شبكات وسائط التواصل الاجتماعي وقعت اتفاقا مع بلد يحتل أراضي بالقوة للتصدي لرسائل الكراهية الموجهة ضد ذلك البلد، ولكن هذه الشبكة أصبحت في الوقت نفسه المنبر المفضل الذي تستخدمه المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم

الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وجيش الإسلام، لنشر رسائلها. وبعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ''عدّلوا جينيا'' تسمية بعض المنظمات الإرهابية في الجمهورية العربية السورية واصفين إياها بأنها ''المعارضة السورية المعتدلة''، ومستخدمين حتى لغةً تتعارض مع مبادئ الميثاق في إشارتهم إلى ''جماعات مسلحة غير تابعة للدولة''.

٥٥ - ومضى قائلا إنّ ما يسمى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب في الجمهورية العربية السورية والعراق قد أظهر مؤخراً ممارساته المتحيزة باستهدافه مواقع القوات السورية في مدينة دير الزور، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا، مع أن الجنود المستهدفين كانوا يحاربون تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وواصل التحالف شن غاراته الجوية في المنطقة التي لم يحتلها تنظيم الدولة الإسلامية، واستهدف أيضا الطرق والجسور.

٥٦ - وأعرب عن قلق حكومة بلده لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق الذي أبرمته مع الاتحاد الروسي ووافقت فيه على التمييز بين ''الجماعات المتمردة المسلحة'' وجبهة النصرة الإرهابية، وأكد أن عدم التمييز بين هذه الجماعات والإشارة إليها مجتمعةً بأنها ''المعارضة المعتدلة'' يوفّران للإرهابيين ملاذا آمنا.

٥٧ - وواصل كلامه قائلا إن السبيل الوحيد للتصدي للإرهاب هو عبر إقامة تحالف دولي فعال يعمل ضمن حدود القانون الدولي، بمشاركة الدول المعنية، بما فيها دولته. وفي هذا الصدد ترحب حكومة بلده بالدور الذي يؤديه الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية استجابة للطلبات المقدمة من الجمهورية العربية السورية وعملهما وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا يحتاج العالم إلى مزيد من البيانات والتقارير بل إلى إرادة سياسية حقيقية لمكافحة الإرهاب وكل الجماعات التي تدعمه وتموله.

٥٨ - **السيدة غادي** (إثيوبيا): قالت إن التعاون الدولي لا يزال معدوما ولا تزال المعايير المزدوجة قائمة على الرغم من تنامي التهديد المحدق بالسلام والاستقرار الدوليين من جراء الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشعر بالقلق إزاء تزايد استخدام الإرهابيين لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة ووسائط التواصل الاجتماعي من أجل نشر معلومات مضللة. ويستخدم الشعوبيون والمتطرفون الآخرون وسائط التواصل الاجتماعي أيضا لتضليل الشباب ونشر رسالة كراهية وتعصب. ومما يثير القلق أيضا أن بعض الدول وفرت ملاذا آمنا للأشخاص والجماعات الذين يعملون على زعزعة استقرار بلدان أخرى.

٥٩ - ومضت تقول إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تشكل أساساً لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ومع أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية، يتعين على المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة القيام بدور أساسي في تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي أن يستنبط آلية استجابة مشتركة طويلة الأجل ومتعددة الجوانب؛ وعليه أيضاً أن يشجع الحوار والتفاهم ويتصدى للظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب من أجل الحد من جاذبيته.

٦٠ - وأضافت قائلة إنّ إثيوبيا صدّقت على العديد من الاتفاقات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب وأصبحت طرفا فيها، واتخذت عددا من التدابير القانونية والإدارية لتنفيذها، واعتمدت تدابير لإنفاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتتعاون مع هيئات الأمم المتحدة في مراقبة الجماعات والأفراد المدرجين في قوائم مختلف لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن.

٦١ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يكرر تأكيد تأييده للدعوة إلى عقد مؤتمر قمة دولي برعاية الأمم المتحدة لإعداد رد منظم مشترك على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما يشمل تحديد أسبابه الجذرية، ويدعو الدول الأعضاء إلى إبداء مرونة في حل المسائل المعلقة لإتاحة وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٦٢ - **السيد الخياري** (تونس): قال إنّ الزيادة الحادة وغير المسبوقة في الهجمات الإرهابية في الآونة الأخيرة تستدعي اتخاذ إجراءات سريعة ومتضافرة، ومن الضروري فهم العوامل التي تؤدي إلى التشدد والتطرف المصحوب بالعنف، وإدخال آليات مناسبة لتبادل الخبرات والمعلومات من أجل تعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الإرهاب. وتلتزم حكومة بلده التزاما راسخا باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وبقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي يركز عدد منها على إجراءات محددة للتصدي لظاهرة المقاتلين الأجانب.

٦٣ - وتابع كلامه قائلا إنّ تونس تمكنت، بفضل تصميم شعبها وطبقتها السياسية ومجتمعها المدني، من منع الاستقطاب والمحاولات الرامية إلى عرقلة العملية الانتقالية السياسية، ونجحت في إرساء الأساس لديمقراطية بازغة. واعتمدت دستورا تقدميا توافقيا يكرس انفتاح البلد على الحداثة والثقافات والحضارات الأخرى ويضمن حرية المعتقد والتعددية. وأصحاب المصلحة المعنيون في البلد مصممون على إتمام عملية الانتقال السياسي، وضمان نجاح الانتخابات التشريعية والرئاسية، وبالتالي إرساء الأساس للجمهورية الثانية.

٦٤ - وأردف قائلا إن العملية الديمقراطية الجديدة تحدث في سياق صعب للغاية، يشكل الإرهاب فيه أكبر تهديد للسلام والأمن في المنطقة، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ عدد من التدابير التشريعية والمؤسسية والتشغيلية لتحسين جهودها لمكافحة الإرهاب إلى أقصى حد ممكن، فقامت بسنّ تشريعات لمكافحة الإرهاب والمعاقبة على غسل الأموال، وتجريم جميع الأفعال التي تهدف إلى دعم الإرهاب، أو التحريض عليه، أو تسويغه أو تمويله، والسفر إلى مناطق النزاع أو تدريب أشخاص لارتكاب أعمال إرهابية أو تجنيدهم.

٦٥ - واختتم كلمته قائلا إن حكومة بلده تعمل مع هيئات الأمم المتحدة المختصة، بما فيها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، من أجل وضع استراتيجية وطنية متضافرة لمكافحة الإرهاب تأخذ في الاعتبار الأبعاد الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والتعليمية والدينية، وقد جرى تعيين منسقين للشؤون الأمنية والقضائية متخصصين في مكافحة الإرهاب، وتتخذ الحكومة أيضا خطوات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تعزيز التعاون في المنطقة، وصدّقت على ١٤ صكا دوليا لمكافحة الإرهاب.

٦٦ - **السيد سايكل** (أفغانستان): قال إن تزايد خطر الإرهاب على أمن واستقرار جميع المجتمعات، بغض النظر عن موقعها الجغرافي، يُظهر ضرورة إعادة تنشيط الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب وأن تصبح أكثر قدرة على التصدي للإرهاب. وتحقيقا لهذه الغاية، تظل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب هي الإطار الأنجع لوفاء الدول بالتزاماتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وترحب حكومة بلده بالاستعراض الخامس للاستراتيجية العالمية وتقر بأهمية الولاية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لتقديم المساعدة التقنية واللوجستية للدول كي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

٦٧ - ومضى يقول إن أفغانستان ترى فائدة في استعراضٍ لأنشطة كيانات الأمم المتحدة يهدف إلى تحديد وسدّ الثغرات في التنفيذ، وتحديد الخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل

التوصل إلى نهج يركز على تحقيق النتائج في إطار الوفاء بولاياتها. وعلى الرغم من العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما يشمل قرارَي مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، استمرت عناصر في بعض الدول، لا سيما إحدى دول جنوب آسيا الوسطى، في اللجوء إلى الإرهاب باعتباره أداة للدفع قدما بجدول أعمال سياستها الخارجية الأخرق. ولا يمكن كسب المعركة ضد الإرهاب إذا لم يتصد المجتمع الدولي لمشكلة الملاذات الإرهابية والملاذات الآمنة ومراكز التدريب، ويجب محاسبة أي دولة أو عناصر داخل الدولة تشارك في ارتكاب هجمات إرهابية أو تنسيقها.

٦٨ - واسترسل قائلا إنّ أفغانستان واصلت كفاحها ضد الإرهاب بلا هوادة. وقد اختُبرت قواتها الأمنية على جبهات مختلفة، حيث قاتلت شبكة متطورة من تسع جماعات إرهابية في أنحاء مختلفة من البلد، وصدّت هذه القوات محاولة أخرى من جانب حركة طالبان والجماعات المرتبطة بها لترسيخ وجودها في مدينة قندز في شمال أفغانستان، مسددةً بذلك ضربة قوية لقوات العدو. واعتمدت الحكومة نهجا شاملا لمكافحة الإرهاب مع العناصر العسكرية وعناصر بناء السلام على حد سواء، محاربةً العناصر التي تدفعها الأيديولوجيات المتطرفة، مع إبقاء باب السلام والمصالحة مفتوحا أمام المستعدين لنبذ العنف وقبول الدستور والعودة إلى الحياة الطبيعية. وأطلقت الحكومة منبرا لرجال الدين لتشجيعهم على شجب الإرهاب والعنف في الداخل والخارج.

٦٩ - وواصل كلامه قائلا إن وفد بلده يضم صوته إلى أصوات الداعين إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، من أجل كفالة اتباع نهج أقدر على مواجهة المشكلة، ويرحّب بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف المصحوب بالعنف، وبالتوصيات الواردة فيها، التي توفر منظورا فريدا للتصدي لبعض الظروف التي تقف وراء تطرف الأفراد وانضمامهم إلى الجماعات المتطرفة.

٧٠ - وأضاف قائلا إن الحوار والتعاون بين الأديان والعقائد يمكن أن يؤديا دورا هاما في مكافحة الإرهاب عن طريق تعزيز روح السلام والتضامن والوئام بين الثقافات والأديان، وترفض أفغانستان جميع أشكال التعصب الديني والعقائدي وربط أي دين بالإرهاب، وترحب في هذا الصدد بالعمل الهام الذي يضطلع به تحالف الأمم المتحدة للحضارات وبنتائج إعلان باكو الذي اعتُمد في ختام المنتدى العالمي السابع للتحالف الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٧١ - وختم كلامه بالقول إن أفغانستان، بوصفها بلدا وقف شعبه في الخطوط الأمامية للحرب العالمية ضد الإرهاب لأكثر من عقدين من الزمان، تؤكد من جديد التزامها الثابت بدحر الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره، وستواصل التعاون مع جميع أصحاب المصلحة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لإضعاف هذا البلاء والقضاء عليه.

٧٢ - **السيد السعداوي** (العراق): قال إن حكومة بلده تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وترى أن الأعمال الإرهابية هي أعمال لا مبرر لها أياً كانت دوافعها. ومن الضروري اعتماد ودعم جميع التدابير الرامية إلى القضاء على هذا البلاء، ولا سيما من خلال التعاون على المستويين الإقليمي والدولي. ومن المهم أيضا العمل تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى لمكافحة الإرهاب وتقديم الجناة إلى العدالة أو تسليمهم إلى الدول التي ارتكبت فيها الأعمال الإرهابية، وفقا لأحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة.

٧٣ - وأضاف قائلاً إن العراق قد صدق على أربع اتفاقيات لمكافحة الإرهاب وانضم إليها، وهي الاتفاقية العربية لقمع الإرهاب وتعديلاتها، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية

بالقنابل. واستضاف العراق عددا من المؤتمرات والمناسبات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاجتماع الدولي الثالث بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ والمؤتمر الدولي الثاني للعمليات النفسية والإعلامية لمواجهة تنظيم داعش، الذي عقد في آب/أغسطس ٢٠١٦.

٧٤ - واستطرد قائلا إن العراق، الذي وقع ضحية بعض أكثر الهجمات الإرهابية وحشية، يعرب عن تقديره للدعم الدولي الذي يقدم في مكافحته لذلك البلاء، تماشيا مع مبادئ التعاون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وهو يشيد بجهود مجلس الأمن، بما في ذلك الإدانة الواضحة لجميع الأنشطة التجارية أو الاقتصادية الرامية إلى تدمير تراث العراق الثقافي. ويثني على الأمين العام لتعيينه نادية مراد باسي طه، الناجية من الموت من أفراد الطائفة اليزيدية، سفيرة النوايا الحسنة التي تمثل ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

٧٥ - واختتم كلامه قائلاً إن من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل الفقر، والبطالة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وازدراء الدين، والاحتلال الأجنبي، والمعايير المزدوجة في التعامل مع القضايا الدولية. وإلا، سيظل الإرهاب يشكل تهديدا لاستقرار الأمم والسلام والأمن الدوليين. ويجب أن تكون جميع التدابير الرامية إلى قمع الإرهاب متوائمة مع أحكام كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تبريراً لاتخاذها.

٧٦ - **السيد موهوموزا** (أوغندا): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن تبرير أعمال الإرهاب، بصرف النظر عن دوافعها ومكان ارتكابها وهوية مرتكبيها. والأمم المتحدة، باعتبارها الهيئة الدولية الوحيدة ذات العضوية شبه العالمية، هي الأنسب لتنسيق مكافحة الإرهاب الدولي، بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والكيانات الوطنية. وقد حققت تشريعات مكافحة غسيل الأموال الكثير لمكافحة تمويل الإرهاب في أوغندا، ولكن الإيرادات هُدرت نتيجة لذلك، ولهذا تعرب أوغندا عن تقديرها لتلقي بعض التعويض.

٧٧ - وأضاف قائلاً إن أوغندا قد نجحت على مر السنين في دفع جماعات إرهابية إلى مغادرة أراضيها، ولكن بقية هذه الجماعات ما زالت تعمل من بلدان مجاورة. وجيش الرب للمقاومة ما زال طليقا في جمهورية أفريقيا الوسطى، بينما تتبعثر القوات الديمقراطية المتحالفة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد من أن تتعاون جميع الدول من أجل القضاء على بقية هذه الجماعات. وقد أدى هذا التعاون إلى إلقاء القبض على دومينيك أونغوين، أحد كبار قادة جيش الرب للمقاومة، الذي يمثل أمام المحكمة الجنائية الدولية لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. والتعاون وتبادل المعلومات بين البلدان المجاورة قد أتاحا أيضا إلقاء القبض على جميل موكولو، رئيس القوات الديمقراطية المتحالفة، الذي كان مسؤولا عن موجة الترويع في أوغندا وفي المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٨ - واستطرد قائلاً إن أوغندا قد اضطلعت، تحت رعاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بدور محوري في محاربة حركة الشباب، وبدأت الصومال تسترد مكانتها الصحيحة في المجتمع الدولي. ولن تكل أوغندا في بذلها الجهود لمحاربة حركة الشباب والجماعات التابعة لها.

٧٩ - وتابع كلامه قائلاً إن وفد بلده يثني على عمل اللجنة المخصصة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في صوغ اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ومع أنه يثني على عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار

الشامل، فإن حكومة بلده يساورها القلق بشأن إلقاء النفايات السمية قبالة سواحل الصومال لأنه قد يشكل ترسانة للإرهابيين في سعيهم للحصول على هذه الأسلحة. وإحراز تقدم حقيقي في عملية نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي هو الأمر الوحيد الذي من شأنه أن يكفل عدم وقوع الأسلحة النووية في أيدي الجماعات الإرهابية.

٨٠ - واختتم كلمته قائلاً إن وضع تعريف شامل للإرهاب من شأنه أن يمنع الإرهابيين من الادعاء بأن نضالهم مشروع. وينبغي تحديد الظروف التي يترعرع في ظلها الإرهاب، وينبغي معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب بطريقة شاملة.

٨١ - **السيد بصديق** (الجزائر): قال إن حكومة بلده تدين الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها، بصرف النظر عن دوافعها ووقت ارتكابها والجهة التي ترتكبها. وهي مصممة على مواصلة مكافحتها للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف وكذلك المفاهيم الخاطئة والربط المغرض للإرهاب بأي دين أو حضارة أو منطقة جغرافية. ويجب أن تشمل مكافحة الإرهاب أيضا مكافحة كره الأجانب ورهاب الإسلام، اللذين أخذا يبرزان كوجهين جديدين للتطرف المصحوب بالعنف.

٨٢ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يرحب باعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار المتعلق بالاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويؤيد خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف المصحوب بالعنف. ويدعو اللجنة إلى مواصلة العمل من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي والتوصل إلى اتفاق بشأن وضع تعريف للإرهاب يتواءم مع الميثاق والقانون الدولي. ويؤيد وفد بلده أيضا عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة موقف مشترك لاستئصال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

٨٣ - واستطرد قائلاً إن زيادة حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن التي ترتكبها الجماعات الإرهابية من أجل الحصول على الأسلحة أو التنازلات السياسية ما زالت مدعاةً للقلق. ومعروف جيدا أن حكومة بلده لا تدفع فدية للإرهابيين أو تقدم لهم تنازلات كبيرة؛ وهي ترحب بالتقدم المحرز صوب حظر جميع الحكومات لهذه المدفوعات. ويتعين أن تكون مكافحة الإرهاب يومية وعلى جميع المستويات، سواء كانت سياسية أم مؤسسية أم اقتصادية أم ثقافية أم دينية أم تعليمية أم اجتماعية، وبمشاركة نشطة من جانب جميع المؤسسات والجهات الوطنية صاحبة المصلحة والمواطنين. ولهذا السبب، اعتمدت السلطات الجزائرية خطة عمل وطنية لاجتثاث التشدد ولمنع التطرف المصحوب بالعنف، واعتمدت أيضا استراتيجية لتعزيز كل من الديمقراطية التشاركية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية ولضمان أن تتيح التنمية فرصا متساوية للجميع.

٨٤ - واختتم كلمته قائلاً إن الاتحاد الأفريقي قد اعتمد أيضا العديد من الصكوك وشارك في مبادرات شتى ترمي إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، من بينها القرار الذي يدين دفع فدية للجماعات الإرهابية، وتعيين ممثل خاص للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وإنشاء لجنة فرعية معنية بالإرهاب ضمن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد. وفي منطقة الساحل، يتطلب السياق الحالي بذل كل جهد من أجل تحسين التنسيق والتعاون وتعزيز القدرات الوطنية. وقد اعتمدت الحكومة الجزائرية نهجاً بناء من خلال العديد من آليات التعاون لتعزيز تدابير مراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية. وهي تعمل أيضا على تعزيز السلام والاستقرار في منطقة المغرب العربي وشمال مالي ومنطقة الساحل، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأي سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٨٥ - **السيد راو** (الهند): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يعتمد سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الإرهاب، الذي يعد جريمة ضد الإنسانية وأكبر انتهاك لحقوق الإنسان. وليس هناك من معتقد أو قضية سياسية أو حجة تبرر الأعمال الإرهابية، التي لا يمكن ربطها بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة إثنية. ويتعين تقديم مرتكبي الهجمات الإرهابية إلى العدالة. ويجب أن تخضع للمساءلة الدول التي تدعم وترعى الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية أو التي توفر لهم الملاذات الآمنة.

٨٦ - وأضاف قائلاً إن الجمعية العامة قد اضطلعت بدور رئيسي في وضع المعايير في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، وذلك باعتمادها ثلاثة صكوك هامة لمكافحة الإرهاب صاغتها اللجنة المخصصة التي أنشأتها الجمعية بموجب قرارها ٥١/٢١٠. ومن المؤسف أن جهود اللجنة المخصصة الرامية إلى وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي لا تزال محصورة في مسألة من الذي يمكن إعفاؤه من تغطيتها وفي ظل أي ظروف. غير أنه لا يمكن التفريق بين إرهاب مقبول وإرهاب غير مقبول، أو بين إرهاب جيد وإرهاب سيئ، مع أن ممثل وفد معين قد أكد، في معرض الإشارة إلى جامو وكشمير، وهما جزء لا يتجزأ من الهند، أن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان يمكن أن تبرر الإرهاب أو التطرف المصحوب بالعنف، وذلك علما بأن أية أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية ولا يمكن تبريرها بصرف النظر عن دوافعها ومكان ارتكابها وهوية مرتكبيها.

٨٧ - واستطرد قائلاً إن الهند قدمت في عام ١٩٩٦ اقتراحا إلى الجمعية العامة لوضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب اعتقادا منها بأن صكاً مثل هذا من شأنه أن يقطع شوطا طويلا نحو تعزيز الإطار القانوني الدولي وسد الفجوات في الصكوك القطاعية المتعلقة بهذا الموضوع. وفي مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في عام ٢٠٠٥، أكد رؤساء الدول والحكومات ضرورة بذل كل جهد لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي خلال الدورة الستين للجمعية العامة. وبما أن أكثر من عقد من الزمان قد انقضى دون نتيجة، فإنه ينبغي للجنة أن تقر بأنها غير قادرة على إنجاز هذه المهمة، وأن تفسح المجال لهيئات أو محافل أخرى لتناول هذه المسألة.

٨٨ - وأردف قائلاً إن بعض الوفود قد رأت أن اللجنة ينبغي ألا تتناول هذه المسألة لأنها تتداخل مع المناقشة المتعلقة باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ولكن، إذا كان الأمر كذلك، فربما تود تلك الوفود أن توضح ما إذا كان ينبغي وضع مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي في صيغته النهائية أو التخلي عنه. ويرى وفد بلده أن من الضروري التصرف بشأن المشروع دون مزيد من التأخير، ويؤيد النص الذي اقترحه منسق اللجنة المخصصة في عام ٢٠٠٧.

٨٩ - وأوضح أن حكومة بلده تولي أهمية خاصة للتعاون في مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. وقال إن الهند طرف في ١٤ من ١٩ صكاً دولياً لمكافحة الإرهاب، وقد وقعت على عدد من الصكوك الإقليمية الأخرى لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب. وقد أبرمت الهند كذلك أكثر من ٤٠ معاهدة ثنائية متعلقة بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية.

٩٠ - وتابع كلامه قائلاً إن الحكومة سنّت، على الصعيد الوطني، قانون (منع) الأنشطة غير المشروعة لعام ١٩٦٧ الذي يتضمن أحكاماً تتناول جميع جوانب الإرهاب، بما في ذلك التآمر والتحريض على ارتكاب أعمال إرهابية. ويجرّم هذا القانون جمع الأموال للأنشطة الإرهابية، أو الاحتفاظ بعائدات أعمال إرهابية، أو إيواء الإرهابيين، أو القيام على

نحو غير قانوني بحيازة أو استخدام القنابل أو الديناميت أو المواد المتفجرة الخطرة أو الأسلحة الفتاكة الأخرى. ويتضمن قانون (منع) أسلحة الدمار الشامل لعام ٢٠٠٥ تدابير مفصلة بشأن منع وصول أسلحة الدمار الشامل أو المواد ذات الاستخدام المزدوج إلى أيدي الإرهابيين وسائر الجهات الفاعلة من غير الدول. ويبسّط قانون (لائحة) المساهمات الأجنبية لعام ٢٠١٠ رصد جميع المساهمات الأجنبية التي تتلقاها المنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية والتعليمية والخيرية. وقد اتخذت الحكومة أيضاً تدابير لمنع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من السفر إلى الهند أو عبورها.

٩١ - وأكد أن الهند لا يزال يساورها قلق بالغ بشأن تمويل الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، على الرغم من قرارات مجلس الأمن العديدة التي تدعو الدول إلى الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الإيجابي أو السلبي للكيانات أو الأشخاص الضالعين في هذه الأعمال، وذلك بسبل منها قمع تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح. وتدين الهند بشدة المساعدة المالية المباشرة أو غير المباشرة التي تقدمها الدول إلى الجماعات الإرهابية أو أعضائها لمواصلة أنشطتهم، بما في ذلك الدفاع عن الإرهابيين المتهمين. وقد كانت سبّاقة في بذل الجهود لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، وهي طرف في جميع المبادرات العالمية الرئيسية بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

٩٢ - ودعا الدول التي لم تتّخذ مبادرات بعد لمنع وقمع أنشطة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو دعمهم إلى اتخاذ مبادرات من هذا القبيل. وأكد أن المجتمع الدولي لا يملك أن يتعامل مع الجماعات الإرهابية أو تفكيك هياكلها الأساسية بطريقة انتقائية، وأكد أيضا وجوب تكثيف الجهود الجماعية والتعاون في الوقت الحقيقي لمواجهة بلاء الإرهاب بحزم، وكذلك عدم إمكانية التسامح مع استخدام الإرهاب أداةً لسياسات الدول.

٩٣ - **السيد موساييف** (أذربيجان) قال إن حكومة بلده تدين بشدة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف بجميع أشكالهما ومظاهرهما. وترى أن الأعمال الإرهابية هي أعمال يتعذّر تبريرها، بصرف النظر عن دوافعها؛ وهي تشكل جرائم خطيرة يجب محاكمة مرتكبيها. ويجب عدم التسامح مع حماية الإرهابيين وتمجيدهم. وأوضح أن الموقع الجغرافي الحساس لأذربيجان والنزاعات المسلحة في المنطقة هما أمران يجعلانها عرضة للإرهاب الدولي، والهجرة غير القانونية، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ومنذ نهاية الثمانينات، كانت أذربيجان مراراً هدفاً لهجمات إرهابية حصدت أرواح أكثر من ألفَي شخص.

٩٤ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده اتخذت تدابير شاملة لتعزيز قدرات البلد الأمنية والدفاعية ومراقبة الحدود وإدارتها ونظم مراقبة الصادرات. وأذربيجان طرف في جميع الصكوك الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب. وهي تدعم التعاون الدولي المتضافر والمنسق لمكافحة الإرهاب والجهود الفردية والجماعية، بما في ذلك الجهود التي تهدف إلى إضعاف المنظمات الإرهابية وفروعها وشبكاتها ودحرها في نهاية المطاف.

٩٥ - وأردف قائلاً إن من الأهمية بمكان، تماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وعلى الرغم من أهمية معالجة جميع الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، تكثيف جهود تسوية النزاعات في جميع أنحاء العالم. ففي كثير من الأحيان، يستغل الإرهابيون والانفصاليون والجماعات الإجرامية المنظمة مناطق النزاع

المسلح، وخاصة الأراضي الخاضعة للاحتلال العسكري الأجنبي. ويشكل تكديس الأسلحة والذخائر في تلك الأراضي بمنأى عن المراقبة الحكومية والدولية المشروعة وكذلك خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وامتثال جميع الدول بشكل صارم لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أمر أساسي لضمان عدم استخدام أراضيها لتنفيذ أنشطة إرهابية وانفصالية وأنشطة ذات صلة، وخاصة لتوفير التمويل لهذه الأنشطة أو أشكال أخرى من الدعم المباشر أو غير المباشر.

٩٦ - ورأى أنه على الرغم من النتائج الملموسة التي حققها المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك إنشاء إطار قانوني شامل، فإنّ عدم وجود تعريف واضح للإرهاب في القانون الدولي لا يعيق الجهود الرامية إلى مساءلة الأفراد الإرهابيين والمنظمات الإرهابية فحسب، بل يعيق أيضاً الدول التي تشجع أو تدعم أو تمول الأنشطة الإرهابية. وقال إن وفد بلده يؤكد من جديد تصميمه على الإسهام بنشاط في عملية التوصل إلى اتفاق متعلق باتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، ويرحب بتدابير مكافحة الإرهاب التي اعتمدتها منظمات إقليمية.

٩٧ - وأكد وجوب عدم استخدام الحرب على الإرهاب ذريعة لاستهداف أي دين أو ثقافة، ووجوب أن تدعم جميع الدول مختلف المبادرات المتعلقة بالحوار بين الثقافات والأديان، مثل تحالف الأمم المتحدة للحضارات وثقافة السلام والتعددية الثقافية. وفي هذا الصدد، أثنى على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لعملها على حماية مواقع التراث الثقافي في أوقات السلام وفي حالة النزاع المسلح.

٩٨ - وقال إن أذربيجان عززت على مر السنين الاحترام والحوار والتعاون بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب. واستضافت عدداً من الأحداث الدولية الرفيعة المستوى وأنشأت مركز باكو الدولي للتعددية الثقافية. ويتضمن إعلان المنتدى العالمي السابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات الذي عقد في باكو في نيسان/أبريل ٢٠١٦، مجموعة من الالتزامات الرامية إلى التغلب على التحديات والمضي قدماً نحو بلوغ هدف التعايش في مجتمعات شاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأدان المشاركون في منتدى باكو الإنساني الدولي الخامس، وهو حدث آخر رفيع المستوى أقيم في أذربيجان، في إعلانهم الختامي تصاعد النزاعات، والتطرف المصحوب بالعنف، والإرهاب وما يتعلق بذلك من أزمات إنسانية ونزوح قسري للسكان، وشددوا على أهمية تهيئة جوّ من التسامح والاحترام المتبادل.

٩٩ - واختتم كلمته قائلاً إن تعزيز التعاون ضمن هذه الأطر سيحول دون شيوع المفاهيم المغلوطة، والتشهير، والوصم المتعمد للأديان، وسيساعد على مكافحة الإرهاب.

١٠٠ - **السيد أبيدوغون** (نيجيريا): قال إن الآثار المدمرة للأعمال الإرهابية، ومنها تلاشي سيادة القانون والنظام وزعزعة استقرار هياكل الحكم والأثر السلبي على النمو الاقتصادي، ألحقت ضرراً بالتنمية في كثير من البلدان. ويستلزم أن القضاء على الإرهاب نهجا تعاونيا إقليميا ودوليا شاملا للجميع، وتلتزم حكومة بلده بالعمل بشكل وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل تحقيق تلك الغاية. وهي ترحب تحديداً بالدور الذي يؤديه مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتآزره مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ويؤيد وفد بلده اعتماد قرار الجمعية العامة ١٢٠/٧٠، ويأمل أن تُعَدّ الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي في الدورة الحالية.

١٠١ - وأضاف قائلا إن جماعة بوكو حرام الإرهابية ارتكبت على مدى سنوات أعمالاً وحشية ضد سكان نيجيريا، واستهدفت المسلمين والمسيحيين بدون تمييز. ولم تؤد تلك الهجمات إلا إلى تعزيز عزم الحكومة على التصدي لذلك البلاء، بسبل منها توثيق التعاون مع حكومات الكاميرون وتشاد والنيجر وبنن. وقد اعترف مجلس الأمن في الآونة الأخيرة بالتقدم الميداني المحرز ضد جماعة بوكو حرام ورحب بمبادرة نيجيريا المتعلقة بعقد مؤتمر قمة ثانٍ للأمن الإقليمي في أيار/مايو ٢٠١٦.

١٠٢ - وتابع كلامه قائلاً إنه على الرغم من التقدم المحرز في محاربة جماعة بوكو حرام، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لدحر الجماعة الإرهابية نهائياً. وقد طوّرت نيجيريا قدراً كبيراً من القدرات لإجراء محاكمة سريعة وفي الوقت المناسب للمشتبه فيهم من جماعة بوكو حرام، وشمل ذلك تشكيل فريق للقضايا المعقدة لمعالجة كل المسائل المتعلقة بالإرهاب. وبدأ أيضاً تنفيذ برنامج للقضاء على نزعة التطرف لدى المشتبه فيهم التائبين وإعادة تأهيلهم وإعادة توجيههم وإعادة إدماجهم. وقام أعضاء من فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بتدريب أكثر من ١٠٠ مسؤول حكومي في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون ومكافحة الإرهاب.

١٠٣ - وأكد أنه لا يمكن كسب الحرب ضد الإرهاب بدون تصميم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويشكّل الامتثال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة وللاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله والصكوك الإقليمية الأخرى نقطة انطلاق صحيحة وإطاراً جيداً للتعاون.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:١٠.